مجلس التعاون

الأمير محمد بن فهد يتبرع بـ (500) ألف ريال لأيتام المنطقة الشرقية

الرياض / متابعات:
قدم صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية رئيس مجلس ادارة جمعية البر بالمنطقة الشرقية تبرعا بمبلغ (500.000) ريال لكفالة أكثر من (200) يتيم من أيتام المنطقة الشرقية .

وعبر صاحب السمو الملكي الامير تركي بن محمد بن عبدالعزيز رئيس مجلس امناء مشروع كفالة الايتام بالمنطقة الشرقية عن عظيم شكره وامتنانه الكبير لسموه الكريم على هذا التبرع السخي الذي يحظى به المشروع سنويا.

وأضاف: إن لهذا التبرع الكريم دورا فعالا في مساعدة مشروع كفالة الايتام بالمنطقة لمواصلة مشواره لخدمة ورعاية هذه الفئة الغالية على قلوبنا جميعا، مهيبا بكل المقتدرين والمحسنين لمد يد العون والمساعدة للمشروع والوقوف الى جانبه لمواصلة عمله الخير لرعاية وكفالة ايتام الشرقية.

وأوضح صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن محمد أن هذه اللفتة الكريمة تأتي في سياق الدعم الدائم من سموه لاعمال البر والخير وتواصلا مع اهتمامه المستمر بالاعمال الانسانية التي تقدم للايتام بما يكفل لهم بإذن اللّه حياة كريمة. كما أشاد سموه ببرامج مشروع كفالة الايتام وفي مقدمتها جائزة سموه الكريم للأيتام المتفوقين بالمنطقة الشرقية والمعرض المتنقل الذي أقامه المشروع مؤخرا في مجمع الشاطئ مول ومجموع مارينا مول للتعريف بالمشروع وأنشطته والوصول الى أكبر شريحة من شرائح المجتمع.

الجدير بالذكر ان مشروع كفالة الأيتام بالمنطقة الشرقية يقدم مختلف أوجه الرعاية المادية والصحية والمعنوية للأيتام، اضافة الى البرامج الاجتماعية والتربوية التي تقدم للأيتام على مدار العام، كما يقوم المشروع بتنظيم العديد من البرامج الترفيهية والثقافية للأيتام في المناسبات المختلفة.

أضواء

زواج الأطفال فرح أم ترح؟

كم من المؤلم أن يتحول الزواج إلى لعبة فيفقد معناه كميثاق مقدس يربط بين زوجين إلى ما شاء اللّه و تستمر آثاره جيلاً بعد جيل، وليس هذا هو البعد الوحيد المنطوي على مؤسسة الزواج التي تأخذ إلى جانب هذا البعد الديني أبعاداً أخرى اجتماعية وفردية خاصة لا يمكن إغفالها لإنجاح هذه المؤسسة.

البتول السقاف

والنظر القاصر لهذه المنظومة المتكاملة أسهم في تحويل هذا الميثاق الغليظ إلى لعبة تستغل فيها المرأة لضعفها وقلة حيلتها ولجهلها - في كثير من الحالات - وزجها في زيجات غير متكافئة تغلب الرغبات والمصالح الشخصية للأطراف المستفيدة من هذا الزواج على حساب مصلحة المرأة التي تستند غالبا على بعض العادات والتقاليد التي تجعل هذه المصلحة أمراً ثانوياً أو غير معترف به من الأساس.

والأسوأ هو أن تتسع دائرة هذا الاستغلال وتطاول الفتيات الصغيرات اللاتي لا يفقهن من الحياة سوى ألعاب الطفولة ويجهلن تماماً ما تعنيه مسؤولية الزواج وما يترتب عليها من أعباء، فيدخلن في هذه الحياة الجديدة عليهن بالكلية ويقترن بمن هم في سن أبائهم وأجدادهم في زيجات تفتقر لأدنى قدر من الكفاءة التي تعتبر من الشروط الأساسية لبناء مؤسسة الزواج على أسس سليمة وهو ما أصبح من الأمور الغائبة عن محيط تفكير البعض الذين قصروا النظر إليه كمهمة اجتماعية أو لأهداف شخصية لا تقدر الطرف الآخر و لا تقدر مسؤولية الزواج و لا تتعامل معه كمنظومة متكاملة تؤثر في حياة الفرد وتسهم في تشكيلها إلى الأبد، وهكذا أدى إنفاذ هذه الاعتبارات إلى زواج الطفلات الصغيرات من دون النظر إلى مصلحة هذه الطفلة الأمانة. هذا التفريط في الممارسات المناهضة لحقوق الطفل قوبل برد فعل أكثر إفراطاً من المنظمات التي تعنى بهذه الحقوق، حيث جردت الزواج من البعد الديني و الاجتماعي بالكلية وأسقطت جميع هذه الحسابات من قوانينها ونظرت إليه كممارسة فردية وهو البعد الوحيد المترتب على فكرة الزواج المدني في الغرب، الأمر الذي يلغي الأبعاد الأخرى له والتي تتفق عليها جميع الشعوب والنابع من قيمها الأصيلة وثقافاتها العريقة، وهذه المنظمات أصبحت، على رغم تركيزها على الفردية، تحدد معايير صارمة للزواج تعتبر كل من يخالفها معتدياً على حقوق الأطفال، وهي لذلك تحدد العمر المناسب للزواج بسن الثامنة عشرة، علماً بأن الرشد والاستعداد النفسي والجسدي للدخول في مرحلة الزواج قد يكون قبل هذه السن وبعد مرحلة الطفولة، وهو ما يتحدد بحسب عوامل أخرى متعددة كالتنشئة والبيئة والثقافة والتي تكشف عن مدى نضج الفرد واستعداده لتحمل هذه المسؤولية وتبعاتها والتي تعد مرحلة مهمة وأساسية من حياته.

ومن المؤسف لجوء بعض الدول العربية إلى تطبيق توصيات هذه المنظمات وتجنيد منظمات المجتمع المدني إلى استلهام قوانينها - لاسيما القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية - وتبنيها فكرياً على رغم عدم ملاءمتها لبيئتنا ولقيمنا وثقافتنا، وهي في ذلك تعقد المسألة من حيث تحاول إيجاد الحل الناجع لها.

فبدل التصدي لظاهرة زواج الأطفال بمن هم في أضعاف عمرهم بطرق متوازنة وعقلانية يُلجأ إلى التطبيق الحرفي لهذه القوانين، على رغم ما تحدثه هي الأخرى من مشكلات نتيجة مصادمتها الواقع، ولكونها ناتجة ومفصّلة على بيئة أخرى وثقافة أخرى لا تمثلنا ونختلف معها في كثير من معاييرها لا سيما في موضوع محوري دينياً واجتماعياً مثل الزواج. ولأن الأشخاص يختلفون عادة في استجابتهم ومدى تقبلهم وتأهلهم للزواج بحسب عوامل البيئة والثقافة والتنشئة، فمن الأجدر أن تكون هذه العوامل نقطة الانطلاق لتحديد مدى صلاحية الفرد للزواج وليس التقيد بالعمر الزمني، ففتاة في سن الرابعة عشرة قد تكون امرأة مكتملة النضج في بيئة ما، وقد تكون طفلة تلهو بدُماها في بيئة أخرى وربما تظهر هذه المفارقة في مدينة واحدة، فإذا اعتمدنا العمر الزمني كعامل وحيد في تحديد الملائمة للزواج فسنكون قد ظلمنا الفتاتين.

والأمر الذي لا اختلاف عليه هو عدم صلاحية زواج الصغيرات اللاتي لم يصلن إلى مرحلة الاستعداد النفسي والجسدي، لا سيما بمن هم في أضعاف عمرهن، فليس من المقبول أن تنتقل صغيرات يتعاملن مع الحياة على أنها ألعاب ودمى فجأة إلى حياة المسؤولية الخارجة عن محيط استيعابهن وإدراكهن، وهو ما يهدد حياتهن المستقبلية ككل بالإخفاق. فالأسلوب الأمثل هو التعامل مع الزواج كمنظومة متكاملة لا تغفل مصلحة الفرد في العثور على الشريك المناسب والمكافئ، ولا تغفل الأبعاد الاجتماعية التي تميز كل مجتمع والتي يجب عليها في الوقت ذاته ألا تصادر حقوق هذا الفرد، بل تعمل على تنميتها والموازنة بينها وبين حاجات هذا المجتمع لتكوين نواة صالحة لبنائه.

عن / صحيفة «الحياة» الطبعة السعودية

مجلس المحافظين يوافق على الزيادة المقترحة لحصة عُمان في صندوق النقد الدولي

مسقط / العمانية:
عقد مجلس محافظي البنك المركزي العماني اجتماعا أمس الاول برئاسة معالي الدكتور علي بن محمد بن موسى - وزير الصحة نائب رئيس مجلس المحافظين وذلك بمقر البنك.

استعرض المجلس الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، كما اطلع على التقرير الاقتصادي والمالي للبنك حتى نهاية شهر يونيو 2008م، وتقرير أنشطة دوائر البنك المركزي العماني عن الفترة الماضية.

وناقش المجلس الخطوط الإرشادية الخاصة بترخيص شركات التمويل والتمويل التأجيري، كما ناقش اللائحة المقترحة الخاصة لنشاط المؤسسات المالية المتخصصة في التمويل العقاري في السلطنة وقرر تأجيل اعتمادهما إلى الاجتماع القادم.

كما وافق المجلس على الزيادة المقترحة لحصة السلطنة في صندوق النقد الدولي، والمقترحات الخاصة بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي حول تقوية إدارة السيولة وتطوير السوق النقدي والائتماني للسلطنة.

البنك المر كزي العماني

اطلع المجلس على أوضاع البنوك العاملة كما هو الوضع في نهاية شهر يونيو 2008م وأبدى رضاه من النتائج الإيجابية التي حققتها البنوك خلال الفترة الماضية. وبحث المجلس أيضاً وضع السيولة المحلية في القطاع المصرفي ورأى بأن السيولة المتوفرة في السوق كافية لمواجهة متطلبات القطاعات المختلفة في الاقتصاد المحلي.

واستعرض المجلس المواضيع المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية للبنك المركزي العماني واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

ووافق المجلس على الطلب المقدم من كل من شركة الزواوي للتجارة وشركة فينكورب للاستثمار وشركة HBG للاستثمار القابضة للسماح لها بزيادة مساهماتها إلى نسب 20 ٪ و35 ٪ و20٪ على التوالي في رأس مال شركة مسقط للتمويل.

دائرة الثقافة والإعلام في عجمان واتحاد كتاب وأدباء الإمارات يوقعان اتفاقية للتعاون الثقافي

عجمان /وام:
وقعت دائرة الثقافة والاعلام بعجمان اتفاقية ثقافية مع اتحاد كتاب وأدباء الإمارات تهدف الى التعاون والتبادل الثقافي بينهما استهلالا بمسابقة غانم غباش التابعة لاتحاد كتاب وأدباء الامارات والعمل على اعادة اطلاقها للجمهور بغية تفعيل الحراك الثقافي والمعرفي في دولة الامارات العربية المتحدة كثمرة اولى لهذا التعاون .

وقع الاتفاقية الشيخ عبد العزيز بن حميد النعيمي رئيس دائرة الثقافة والاعلام بعجمان وسعادة حارب الظاهري رئيس اتحاد كتاب وأدباء الامارات وذلك بقصر الزاهر بعجمان الليلة الماضية بحضور السيد ناصر العبودي وباسمة يونس عضوا مجلس ادارة اتحاد الكتاب وسعادة ابراهيم الظاهري مدير عام الدائرة.

وبموجب الاتفاقية يتولى اتحاد كتاب وأدباء الامارات ادارة الجائزة وتنظيم شؤونها الفنية والادارية حيث هو مقرها الدائم والاشراف عليها بالتعاون مع دائرة الثقافية والاعلام بحكومة عجمان .

وتنص الاتفاقية على ان يشكل الطرفان كل ثلاث سنوات امانة عامة للجائزة تتكون من خمسة أعضاء منهم ثلاثة من إتحاد كتاب وأدباء الإمارات على أن يكون من بينهم الأمين العام للجائزة واثنان من دائرة الثقافة والاعلام بعجمان على ان تتولى الامانة العامة الاعلان عن الجائزة وتطوير لائحتها عند الضرورة وفتح باب المسابقة واغلاقه وتسلم الترشيحات وفرزها ورفع توصية بأعضاء لجنة التحكيم لمجلس ادارة إتحاد الكتاب والأدباء ودائرة الثقافية والاعلام بعجمان .

وتضم بنود الاتفاقية تشكيل لجنة تحكيم للجائزة من عدد فردي من ذوي الكفاءة الثقافية والأدبية والنزاهة وترفع الأسماء إلى الطرفين للموافقة عليها كما نصت الاتفاقية على تعاون الطرفين لاعادة اطلاق الجائزة ورعايتها من مختلف الجوانب ومنها الترويج لها على المستوى المحلي والعربي على ان تتحمل دائرة الثقافة والاعلام التكلفة المالية للمسابقة وتكلفة طباعة القصص الفائزة وغيرها من الكتب الادبية المرتبطة بها وأي أنشطة أخرى على صلة بالجائزة فيما يتحمل اتحاد الكتاب جميع الاعمال الادارية والفنية والسكرتارية والاتصال وغيرها.

وحددت الاتفاقية مكونات الجائزة وهي منح مالية وشهادات تقديرية ودرع الجائزة أو ميداليتها.

وتطرقت الاتفاقية الى مجموعة شروط الترشيح للجائزة والتي من ابرزها ان يكون الترشيح للجائزة مفتوحا للمواطنين والعرب المقيمين في الدولة وان ترسل القصص المشاركة في المسابقة الى مقر الأمانة العامة في اتحاد كتاب وأدباء الإمارات من ثلاث نسخ مطبوعة على ورق مع قرص ممغنط ومرفقا بها صورة شخصية للمشترك وصورة عن جواز سفره ولن تقبل الطلبات بعد اغلاق باب الترشيح.

كما اشتملت الشروط على وجوب ألا يقل عدد الصفحات في القصص المشاركة عن 3 صفحات لكل قصة وانه لا يجوز للمشترك الاشتراك بأكثر من قصة واحدة على أن لا تكون قد نشرت أو شارك بها في مسابقات أخرى ويتحمل المسؤولية كاملة في حال اتضاح عكس ذلك .

وأكد الشيخ عبد العزيز بن حميد النعيمي عقب التوقيع اهمية هذه الاتفاقية في تنشيط أواصر الابداع المحلي و مكتسباتها الفاعلة التي تؤسس الحيوية الثقافية الواعية في أفق التواصل والابداع من خلال توطيد وتعزيز العلاقات المتميزة بين الدائرة وإتحاد الكتاب مشيرا الى انها ستكون بمثابة نقلة متميزة على صعيد التعاون بين المؤسستين الثقافيتين.

وقال انه على ثقة كبيرة بأن هذه الشراكة ستكون لها فوائد متعددة على الدائرة وإتحاد الكتاب من واقع الخبرة والرؤية المهنية لكلا المؤسستين وستعطي دفعا قويا لأنشطة وفعاليات الدائرة.

وفي هذا الصدد أطلع سموه وفد إتحاد الكتاب على سياسة وأهداف وأنشطة الدائرة وخططها في دعم وتفعيل الحركة الثقافية بالدولة .

واستعرض الشيخ عبدالعزيز سياسة وأهداف وأنشطة الدائرة وخططها في دعم وتفعيل الحركة الثقافية بالدولة وعددا من الموضوعات التي تهم الشأن الثقافي في الإمارات عامة وامارة عجمان بصفة خاصة وامكانية مد جسور التعاون في اقامة العديد من الفعاليات الثقافية بين الجانبين مشيرا الى ما تم تنفيذه من برامج خلال المواسم الثقافية الماضية للدائرة وتعاونها مع العديد من الدول من بينها المغرب واسبانيا وهولندا والبحرين وغيرها.

وعبر رئيس دائرة الثقافة والاعلام عن سعادته في أن تكون باكورة التعاون بمسابقة غانم غباش للقصة القصيرة من واقع ما يحمله اسم المرحوم غانم غباش من قيمة أدبية وانسانية وكنوع من العرفان والتقدير للمنابع الاولى لبوابات الابداع المحلي و أحد رموزه الفكرية والأدبية والثقافية و صاحب العطاء الانساني المشهود في مختلف الميادين الاجتماعية والسياسية و الرياضية و الإعلامية .

وأثنى الشيخ عبد العزيز النعيمي على تبني الاتحاد لجائزة غانم غباش طوال أكثر من /12/ عاما كي تخلد ذكرى المبدع الراحل وفي ذات الوقت تسهم في اضافة حيوية تعزز من القيم الابداعية في المشهد الثقافي العربي والمحلي باضافة أسماء مبدعة في مجال القصة القصيرة من خلال إضاءة نتاجهم السردي ما يعزز من قدرتهم الكتابية ويرفع من شأنهم ويمنحهم فرصة التميز والابداع و المثابرة.

وأكد سموه ان مساهمة الدائرة تعزز من قيمة حضور الجائزة وتدفع إلى الاستمرار بثبات وقوة كواحدة من أهم الفعاليات الثقافية بالدولة.

من جانبه تقدم سعادة حارب الظاهري رئيس اتحاد كتاب وأدباء الإمارات بالشكر والتقدير لسمو الشيخ عبدالعزيز بن حميد النعيمي ودائرة الثقافة والاعلام في عجمان على تعاونهم الصادق مع الإتحاد والذي أثمر توقيع اتفاقية هي بكل المقاييس كسب كبير ومقدر للحركة الثقافية بالدولة.

كما أثنى على اهتمام حكومة عجمان بالشأن الثقافي والرؤية العملية والعلمية التي تتبعها الدائرة الثقافية في عملها ومشاريعها المستقبلية التي تعكس حيوية الحراك الثقافي بالامارة.

وأكد أنه والوفد وجدوا حماسا كبيرا من القائمين على أمر دائرة الثقافة والاعلام بعجمان واستعدادهم لتنسيق الجهود المشتركة وتحقيق الأهداف الواردة في اتفاقية التعاون والتي تعد خطوة مهمة لفتح افاق التعاون وانشاء علاقات قوية بين المؤسستين .

وأوضح سعادة إبراهيم سعيد الظاهري مدير عام الدائرة ان هذه الاتفاقية تمثل احد الاتجاهات الثقافية الحقيقية التي تعزز بواكير الادب المحلي عبر اضاءة تنوعاتها ومصادرها واقلامها التي ترسم مقومات الشراكة المعرفية التي تسهم في إثراء مقومات النهوض الثقافي في أفق التطلع و التنوع والاجتهاد على الساحة الثقافية في الإمارات من خلال أسس التحاور و التجاذب والانطلاق.

يذكر ان غانم غباش ولد في دبي عام 1946 وتوفي عام 1989 وتولى منصب رئيس اتحاد كرة القدم في الإمارات وكان بذلك أول رئيس لهذا الاتحاد في بداية السبعينيات كما تولى منصب الوكيل المساعد لشؤون العمل والعمال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حيث كان له الفضل الاكبر في اخراج اول قانون للعمل والعمال في الدولة الاتحادية وأصدر مجلة «الأزمنة العربية» في الشارقة في مارس 1979 الى اكتوبر 1981 وكان له الدور في ترسيخ عمل كيان بعض الجمعيات والأندية مثل إتحاد الكتاب والنادي الثقافي الاجتماعي والنادي الأهلي وساهم في تأسيس وتعزيز دور اللجنة الدائمة لمناصرة المقاومة الوطنية في لبنان وقد جمعت مقالاته السياسية والاجتماعية في «مجلة الأزمنة» العربية معظمها في كتابين احدهما كتاب « في الساسة والحياة» والاخر «البلوطي » وهو باللهجة العامية.

الشيخ منصور بن زايد آل نهيان يرأس الاجتماع النصف سنوي لمجلس إدارة «إيبيك»

ابوظبي /وام:
ناقش مجلس إدارة شركة الاستثمارات البترولية الدولية (ايبيك)، برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان وزير شؤون الرئاسة الإماراتي، رئيس المجلس في الاجتماع النصف السنوي الذي عقد مساء امس الاستحواذ على حصص في عدد من الشركات العالمية في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات، وذلك ضمن استراتيجية الشركة لايجاد تكامل في استثماراتها البترولية الخارجية وبما يحقق الهدف والرؤوية المستقبلية للشركة.

كما ناقش المجلس تفعيل العمل في المشروعات الواردة في الخطة المستقبلية للشركة، وتعزيز الخبرات الموجودة ضمن محفظة أيبيك الاستثمارية.

وقد اطلع مجلس الادارة على نتائج النصف الاول لعمل الشركة هذا العام وسير العمل في المشاريع التي تقوم الشركة بتنفيذها،

كما استعرض المجلس الفرص الاستثمارية المتاحه في عدد من الدول في شمال أفريقيا وحوض المتوسط.

يذكر ان الشركة المملوكة بالكامل لحكومة أبو ظبي تستثمر مواردها في مجال الطاقة خارج إمارة أبوظبي، قد حققت في عام 2007 أرباحا قياسية 2ر1 مليار دولار أي ما يعادل 4ر4 مليار درهم وهي ضعف الأرباح التي حققتها في عام 2006.

يذكر ان تلك النتائج والتي تعد من أعلى مستويات الأرباح السنوية التي حققتها المؤسسة منذ إنشائها جاءت نتيجة للعمل الدؤوب والجهود المضنية لكافة العاملين في الشركة.

ومن بين استثمارات الشركة حصص تتراوح بين 10 ٪ الى 70 ٪ من أسهم بعض الشركات العالمية مثل شركة هايونداي أويل الكورية وشركة بوريالیس لإنتاج اللدائن البلاستيكية وشركة النفط النمساوية « أو أم في» وشركة باركو الباكستانية وشركة سبسا الاسبانية وشركة كوزمو أويل اليابانية.

ويضم المجلس: معالي محمد بن طاعن الهاملي، معالي يوسف عمير بن يوسف، سعادة خليفة محمد الكندي، سعادة حمد الحر السويدي، سعادة ناصر أحمد خليفة السويدي، والسيد عيسى محمد غانم السويدي، وسعادة خادم عبد اللّه القبيسي العضو المنتدب للشركة.

وزير التربية والتعليم الإماراتي يحضر ورش عمل متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة في واشنطن

واشنطن /وام:
حضر الدكتور حنيف حسن وزير التربية والتعليم في العاصمة الأمريكية واشنطن عددا من الورش المتخصصة في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة التي أقيمت ضمن المؤتمر الدولي الذي يعقد هناك تحت عنوان «تطبيقات تربوية عالمية لطلاب فئات ذوي الاحتياجات الخاصة» حيث أجمع المختصون على ان قضية الإعاقة تعد من القضايا الإنسانية المهمة التي تعكس أبعاد التحضر والرقي لأي مجتمع وخاصة في ظل ارتفاع عدد المصابين بالإعاقات المختلفة الذي وصل إلى مايقارب 650 مليون شخص على مستوى العالم منهم حوالي 200 مليون طفل.

وركزت ورش العمل على أهم الأساليب التي تتبعها الدول لدمج طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية وبرامج إعداد المعلمين والمناهج الدراسية.

واكد الدكتور حنيف حسن خلال مداخلاته ان لكل طفل الحق في التعليم والمشاركة الفعالة في الحياة والمجتمع بغض النظر عن جنسه وعمره وقدراته منوها بان عمليات الدمج المدرسي تهدف إلى تحقيق الدمج الاجتماعي والتعليمي للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم من الالتحاق بالمدارس ورياض الأطفال مع أقرانهم من الأطفال الأسوياء مما يوفر لهم بيئة تربوية ومعيشية أقرب ما تكون إلى الطبيعية.

وقال ان الدمج يحقق الكثير من الفوائد للأطفال من ذوي الاحتياجات حيث يعطيهم الثقة في النفس، ويشعرهم بقيمة الحياة وتقبل إعاقتهم وانتمائهم لأفراد المجتمع الذي يعيشون فيه كما أن الطفل في فصول الدمج يكتسب مهارات جديدة تساعده على مواجهة صعوبات الحياة.

وكان الدكتور حنيف حسن قد حرص على لقاء مجموعة من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تواجدوا في الملتقى للتعرف عن قرب على تجاربهم الخاصة في التغلب على إعاقاتهم ودور المجتمع في مساندتهم لتجاوز حالاتهم الصحية، والرسالة التي يمكن أن يوجهوها لمن يعيشون مثل حالاتهم.

تحالف شركات إماراتية ـ كويتية ـ بحرينية ينفذ مشروع تطوير وسط جدة

الرياض / متابعات:
وقّع امين محافظة جدة المهندس عادل فقيه مع رؤساء شركات التحالف المؤلف من مجموعة من الشركات المحلية والعربية، مذكرة تفاهم سيتم بموجبها تعيين التحالف مطورا حصريا لمنطقة مشروع وسط جدة التى تغطى مساحة تبلغ قرابة ستة ملايين متر مربع.

ويتألف هذا التحالف من شركة التطوير العمراني المحدودة السعودية .. والتي تبنى مؤسسها الراحل المهندس عبدالعزيز عبداللّه كامل دراسة هذا المشروع منذ ثمان سنوات .. وكذلك شركة سوليدير العالمية المحدودة من الإمارات العربية المتحدة SI المنبثقة عن شركة سوليدار اللبنانية، وشركة سراج كابيتال السعودية Siraj Capital ، والشركة التجارية العقارية من الكويت CRC, وبنك فينتشر كابيتال من البحرين VC Bank.

وهذه الاتفاقية، أول تجربة شراكة عملية من نوعها بين القطاعين الحكومى والخاص حيث ستكون شركة جدة للتنمية والتطوير العمرانى المملوكة بالكامل لأمانة مدينة جدة أحد المساهمين الرئيسيين فى هذا المشروع. وتشمل المهام المناطة بالتحالف تنفيذ المخطط المقدم للمشروع والذي تم بموجبه اعتباره منطقة تنمية خاصة مع خلق واجهة بحرية بطول 16 كم، وكذلك تطهير المسطح المائي بما فيه البحيرات الواقعة ضمن منطقة المشروع، إضافة الى توفير شبكة حديثة للبنية التحتية.

كما يهدف المشروع الى تطوير واعادة تأهيل المنطقة التاريخية لمدينة جدة لإعادة قيمتها العمرانية والتراثية والاجتماعية. وستتم عملية التطوير والتأهيل ضمن اطار عمرانى متجانس يحفظ لهذه المنطقة اهميتها، مع الاخذ فى الاعتبار ايجاد تكامل تخطيطي مع النسيج الحالي للمدينة وما وصلت اليه من تنمية عمرانية متقدمة.

وقال المهندس عادل فقيه، عقب توقيع مذكرة التفاهم إن هذا المشروع العملاق سيكون باكورة التعاون لمجموعة من المشاريع التنموية التي حرصت فيها الحكومة على تشجيع ودعم القطاع الخاص من خلال ايجاد هذه الشراكة الاستراتيجية التي ستؤدى وبشكل رئيسي الى انعاش المناخ الاقتصادي وتوفير فرص عمل كبيرة لقطاع كبير من المواطنين.

كما قدم الدكتور غسان احمد السليمان رئيس مجلس ادارة شركة تطوير وسط المدن المطور الحصرى للمشروع ونيابة عن باقى شركاء التحالف، شكره الجزيل لامين مدينة جدة على الدعم والتشجيع الذي يلقاه القطاع الخاص من الأمانة لتنفيذ مبدأ الشراكة معها ضمن الاطر المهنية التي تحقق المصلحة العامة للجميع. وباشرت الشركة المطورة اعمالها فعليا بعد توقيع المذكرة بتكملة تطوير المخطط الرئيسي والتفصيلي للمشروع، وانجاز الدراسات اللازمة ضمن جدول زمنى محدد.

تقرير: السعودية تتصدر الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي

السعودية

الرياض / متابعات:
تقدمت المملكة على تركيا في جذبها للاستثمار الأجنبي المُباشر، لتصبح بذلك أكبر البلدان المُتلقية للاستثمار في منطقة غرب آسيا في عام 2007، تليها تركيا ثم الإمارات.

جاء ذلك في التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الشهيرة بـ (أونكتاد)، «الاستثمار العالمي لعام 2008»، الذي سيصدر الأربعاء المقبل.

متفرقات

وطبقاً للتقرير، الذي يُغطي عام 2007، فقد بلغت قيمة الاستثمارات الداخلة إلى المملكة في العام الماضي أكثر بقليل مِن 24.3 مليار دولار، بزيادة قدرها 33 ٪ عن عام 2006، وهو رقم قياسي لم تُسجل المملكة مثله سابقاً، في حين جذبت تركيا 22 مليار دولار، والإمارات 13.2 مليار، بزيادة قدرها ٪10 و3 ٪ على التوالي.

وفي عام 2006 جاءت تركيا في المركز الأول بعد أن جذبت 21.1 مليار دولار مِن الاستثمار، تلتها المملكة في المركز الثاني بنحو 18.3 مليار ، ثُمَّ الإمارات بـ 8.3 مليارات.

ويكشف تقرير (أونكتاد) لعام 2008 أنَّ السعودية استحوذت وحدها في عام 2007 على نسبة 34 ٪ مِن مجموع كافة الاستثمارات الداخلة إلى الاقتصادات الأربعة عشر في منطقة غرب آسيا التي بلغت 71 مليار دولار. أما الدول الثلاث (السعودية، تركيا، والإمارات) فقد استحوذت على أكثر مِن أربعة أخماس ما تدفق مِن استثمار على دول المنطقة بمجموعها.

ويوضح التقرير أنَّ تدفق الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي ارتفع بنسبة 20 ٪ في عام 2007، ليصل إلى 43 مليار دولار مِن مجموع الـ 71 مليار دولار الداخلة إلى اقتصاديات دول منطقة غرب آسيا الأربع عشرة. لكن قطر والمملكة والإمارات، حسب الترتيب، كانت الأكثر جذباً للاستثمار بين دول مجلس التعاون، فعلى سبيل المثال ازداد تدفق الاستثمار إلى قطر 7 أضعاف، مُقارنة مع 2006.

أما تدفق الاستثمار في دول غرب آسيا الأخرى (العراق، الأردن، لبنان، الأراضي الفلسطينية، سوريا، اليمن) فقد سجل انخفاضاً بنسبة 20 ٪ عن عام 2006، ولم يتجاوز بمجموعه 6.5 مليارات دولار في عام 2007، مُقابل 11.7 ملياراً عام 2006.

وارتفع الاستثمار الأجنبي الخارج مِن منطقة غربي آسيا، هو الآخر، إلى 44 مليار دولار، أو ما يُعادل ست مرات أكثر مِن عام 2004. لكن دول مجلس التعاون سجلت وحدها نسبة 90 ٪ تقريباً مِن مجموع تدفق الاستثمار الخارج مِن المنطقة، وقد كانت قطر أكثر الدول المُستثمرة في الخارج، تليها الكويت، المملكة، الإمارات، قطر، وتركيا.

وعزا التقرير الزيادة في ارتفاع الاستثمار الأجنبي الخارج مِن منطقة آسيا إلى رغبة دول منطقة الخليج بشكل خاص في تنويع مصادر اقتصادها بعيداً عن إنتاج النفط والغاز عن طريق الاستثمار في صناديق مالية مُستقلة.

واستهدفت الاستثمارات السعودية في الخارج بصورة رئيسية المجالات الكيماوية والبلاستيك وصناعة المطاط، وصناعات النفط والغاز وما يتصل بها مِن صناعات. وضمَّت هذه دولاً مثل أستراليا ونيوزلندا وفيتنام، والصين والهند.

وعزا التقرير زيادة تدفق الاستثمار إلى منطقة غرب آسيا إلى ما شهدته المنطقة مِن نمو اقتصاديّ قوي، وتحسُّن مناخ الأعمال التجارية، وزيادة الخصخصة، وارتفاع أسعار النفط التي ما فتئت تجتذب قدراً متزايداً مِن الاستثمار الأجنبي المُباشر نحو صناعات النفط والغاز وما يتصل بها مِن صناعات.

وظلّت الخدمات تُشكِّل القطاع المُهيمن مِن حيث اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا، حيث وُجِّهت نسبة كبيرة مِن هذا الاستثمار نحو الخدمات المالية نتيجة لسياسات الخصخصة والتحرير المُنتهجة مِن قِبَل عدد مِن بلدان المنطقة.

ويذهب التقرير إلى أن الاتجاه التصاعدي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى غرب آسيا سيواصل زخمه، وذلك بفضل معدل النمو العالي للناتج المحلي الإجمالي لهذه المنطقة وما تشهده مِن إصلاحات اقتصادية مُستمرة.